المستوردة الاخرى ، بسبب انخفاض دائم وسريع في قيمة الليرة · (٣) تقلبات مستمرة في قطاع الاجور · الا انه « لم يتحقق من هذه المخاوف الثلاثة سوى الاخير ··· فقد اعتقد وزير المالية ، عشية تنفيذ الانقلاب الاقتصادي ، ان اتفاقات العمل جميعها موقعة ونهائية ، ولكنه لم يأخذ في الحسبان ، كما يبدو ان سريان مفعولها ينتهي في كانون الثاني ١٩٧٨ (شهران فقط بعد الانقلاب) ، واستبعد امكانية اجراء المفاوضات بشأنها، وفق الشروط التي احدثها الانقلاب فقط · لقد كان الافتراض في الميزانية العامة ، بأن معدل الاجور ، في سنة ١٩٧٨ ، سيكون مرتفعا بنسبة ٤٤٪ عن سنة ١٩٧٧ · ولكن ، من الواضح الان ، ان الافتراضات الاساسية التي ينطلق منها هذا التوقع (لا زيادة ابدا في الاجور في القطاع العام ، عدا غلاء المعيشة والزيادة السنوية التقليدية ، ثم زيادة في الاجور حسب الانتاج فقط في القطاع الانتاجي) لن تتحقق · ولذلك بدأ الحديث يدور الآن حول ارتفاع في الاجور بمعدل ٦٠٪ واكثر · اي ان الانقلاب الاقتصادي قد ادى الى تصعيد في التضخم من ناحية الاجور ايضا » (٣٧) · وتشير آخر المعلومات الى انه تم رصد ٣ر٧ مليار ليرة اضافية لتغطية الارتفاع المتوقع في الاجور (٣٨) ·

وبذلك يمكن تلخيص اهم العوامل التي ستساعد على استمرار التضخم المالي خلال السنة الحالية ، على الوجة التالي : اولا ، عدم الاستقرار في وضع الاجور ، خاصة في القطاع العام · وكان وزير المالية قد اعلن ان الحكومة لن توافق ابدا على اية زيادة في الاجور في هذا القطاع تفوق ال ١٥٪ ، حسب الاتفاق مع الهستدروت · الا ان هذا الامر لا يتقرر دائما وفق رغبة الوزير ، وانما يجب الاخذ في الاعتبار رأي الهيئات العمالية ايضا ، خاصة القوية منها ، والتي لم توافق حتى الآن على تحديد هذه النسبة · ثانيا، العجز المتزايد في ميزانية الدولة ، الذي يمول في الاساس بواسطة طباعة الاوراق النقدية ، كما ذكرنا سابقا · « وقد اشارت جميع التوقعات في الميزانية العامة ، الى ان حجم « تدفق الاموال » [اي طباعة الاوراق النقدية الجديدة] خلال سنة ١٩٧٨ ، لن يتجاوز ٦ مليار ليرة · الا انه كان واضحا منذ مطلع كانون الثاني من هذه السنة ، ان المعدل سيصل من ١٠ ـ ١٢ مليار ليرة ، والآن ارتفع هذا التوقع ليصل الى ٢٠ مليارا · وقد نتج هذا التطور نتيجة العوامل التالية : التجاوزات في مجال الاجور والمساعدات الحكومية ، عدم قدرة حكومة ليكود على اجراء تخفيض في النفقات العامة [في الميزانية] ، التنازل عن الدخل من الضرائب التي الغيت في اطار سياسة الغاء التشويهات » (٣٩) · واستنادا الى هذه المعطيات ، ليس غريبا ان يتوقع تسجيل نسبة عالية من التضخم خلال السنة الحالية تفوق ٤٠٪ ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ايضا موقف الهستدروت والهيئات العمالية المتشدد ·

التنسيق مع الهستدروت

اعرب زعماء الهستدروت منذ البداية عن معارضتهم للسياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها حكومة ليكود ، واكدوا اكثر من مرة انهم لن يتراجعوا عن اتخاذ اية خطوات من شأنها احباط هذه السياسة وابراز فشلها ، حتى وان كان هذا الامر سيزيد الوضع الاقتصادي تعقيدا · وقد تحدث سكرتير عام الهستدروت يروحام ميشيل ، حول الموقف من سياسة الحكومة الاقتصادية بقوله : « ان الهستدروت لا تستطيع عدم اجراء حوار مع الحكومة والافتراق عنها ، وفي الوقت نفسه عليها ان تثبت وجودها امامها · فهي لا